ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

رأي في خبر
Views on News

بتاريخ: ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٤ العدد: ٧٠٥ المصدر: المال

"منها 42% تخسر".. مجلس الوزراء يكشف الحصر الكامل لشركات الدولة حتى أغسطس 2024

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء التقرير الثاني لمتابعة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة حتى أغسطس 2024، وعرض التقرير نتائج مهمة تتضمن إعلان حصر بكامل الشركات والأصول التابعة للدولة حتى أغسطس 2024 في حصر أجراه بالتعاون مع كافة جهات الدولة.

رابط الخبر

الرأي

بداية، وفقاً للوثيقة نفسها، تضع سياسة ملكية الدولة للأصول الصادرة في ديسمبر 2022 الأسس والمرتكزات لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث يكون هناك منطق وراء تواجدها وبما يستكمل الإصلاحات التي تتبناها الدولة المصرية في إطار تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وقد تضمنت الوثيقة معايير ملكية الدولة للأصول والتي تم بموجبها تحديد ثلاثة توجهات لملكية الدولة: إما بالتخارج، أو استمرار تواجد الدولة بالتثبيت أو التخفيض، أو استمرار تواجد الدولة مع الثبيت أو الزيادة.

قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعليق أكثر من مرة على هذه الوثيقة وكذلك على موضوع الطروحات الحكومية[1]، [2]، [3]. ولذا، سوف يركز هذا العدد على التعليق على صدور التقرير الثاني لمتابعة تنفيذ الوثيقة من قبل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

في البداية، تجدر الإشارة إلى أن تتابع إصدار تقارير متابعة لتنفيذ الوثيقة هو أمر إيجابي، حيث يمثل التزاما واضحا بسياق التقييم المذكور في النسخة النهائية من وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، إلا أن هناك عدد من الملاحظات الفنية على النحو الآتي:

[1] النسخة النهائية من وثيقة سياسة ملكية الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية

[2] النسخة النهائية من وثيقة سياسة ملكية الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية (الجزء الثاني)

[3] مساعد رئيس الوزراء يكشف تفاصيل وثيقة توجهات الاقتصاد المصري حتى ٢٠٣٠

1. **بينما الهدف من التقرير هو متابعة آليات التنفيذ الواردة بالنسخة النهائية من الوثيقة، إلا أنه يتضمن عناصر أخرى ليس لها علاقة مباشرة بهدف التقرير.** وتحديدا، يتضمن التقرير الإجراءات والسياسات الخاصة بتحسين بيئة الأعمال وهي إجراءات تلتزم الدولة بتحسينها بصفة عامة وبالتالي فهي مكملة لسياسة ملكية الدولة وليست أحد آليات تنفيذها.

2. **يتضمن التقرير حصرا للشركات المملوكة للدولة وكذلك الموقف التنفيذي لخطة الطروحات الحكومية وعدداً من المؤشرات لتقييم الأداء، ولكنه لم يتضمن بعض عناصر التقييم الواردة في النسخة النهائية من الوثيقة،** وتحديدا، ما يتعلق بأوجه استخدام حصيلة الطروحات الحكومية، والمؤشرات التي تعكس كفاءة وربحية الأصول المملوكة للدولة مقارنة بالقطاع الخاص والتي تعتبر انعكاسا مباشراً لتنفيذ سياسة ملكية الدولة.

3. **الاستناد إلى مؤشرات على المستوى الكلي، وتحديدا، نسبة مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي والاستثمار والتشغيل والصادرات غير دقيقة**؛ حيث لا تعكس هذه المؤشرات التقدم في تنفيذ سياسة ملكية الدولة وإنما تعكس تأثير مجموعة واسعة من السياسات والتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية محليا ودوليا وبالتالي لا تعطى الصورة الحقيقية.

4. **بالنسبة للمؤشرات التي قد تعكس تنفيذ سياسة ملكية الدولة فهي مستخدمة بشكل غير دقيق** لأن التحسن في هذه المؤشرات قد يرتبط بعناصر أخرى، وبالتالي من الأوقع أن يتم عزل تأثير تنفيذ سياسة ملكية الدولة لمعرفة التأثير الفعلي لتنفيذها من خلال منهجيات علمية منها الذكاء الاصطناعي. وغياب هذا التقييم يؤدي إلى المبالغة في تقييم تأثير سياسة ملكية الدولة.

على سبيل المثال: تحسن مؤشر التداول في البورصة يعكس أيضا تخفيض قيمة الجنيه، وارتفاع أسعار الفائدة، وتدهور قيمة الأصول، كذلك الأمر بالنسبة لتحسن الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعكس أيضا تدفقات لاستثمارات أجنبية خارج تنفيذ سياسة ملكية الدولة. وأخيرا، رفع مستهدفات مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية لعام 2024/ 2025 يعكس أيضا وضع سقف للاستثمارات العامة عند 100 مليار جنيه وفقا لاشتراطات صندوق النقد.

5. **بالرغم من أن تناول إصلاحات بيئة الأعمال ليس له علاقة مباشرة بتنفيذ وثيقة ملكية الدولة إلا أن تناولها من خلال التركيز على رصد عدد من إجراءات تحسين بيئة الأعمال غير سليم**؛ نظرا لتباينها واختلاف تأثيرها، والأهم التركيز على فاعليتها وإلى أي مدى سهلت بيئة الأعمال، وهو ما يمكن قياسه من خلال العديد من المؤشرات التي لم يتطرق اليها التقرير ومن أهمها: زيادة حصة الاستثمار الخاص من إجمالي الناتج ومن إجمالي التكوين الرأسمالي، وتحسن متواصل في مؤشري مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي وبارومتر الأعمال.

6. **وأخيراً تضمين صفقة رأس الحكمة ضمن تقييم الوثيقة** أمر غير دقيق نظرا لكونه لا يمت بصلة لتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة وبالتالي أدى إلى مبالغة غير حقيقية في حجم الاستثمارات المنفذة في ضوء الوثيقة (حصيلة قاربت 30 مليار دولار) ونسبة الإنجاز المحققة فيما يتعلق بحصيلة التخارج (288.5%).

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى الخبر في هذا التقرير من المصادر المشار إليها مباشرة، والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في الرأي.

© ٢٠٢٤ المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)
جميع الحقوق محفوظة.